

## عبد اللطيف الحناشي \*

### موقف بورقيبة من القضية الفلسطينية (1946 – 1965)

استذكر باحثون وصحافيون وسياسيون فاعلون في الدول العربية، بعد توقيع اتفاق أوسلو في سنة 1993 بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وخصوصاً بعد ما آلت إليه أمور القضية الفلسطينية، بشيء من الحسرة، المبادرة التي كان طرحها سنة 1965 الرئيس الأسبق للجمهورية التونسية، الحبيب بورقيبة، لحل القضية الفلسطينية. وذهبت أغلبية التحاليل آنذاك إلى القول إن مبادرة بورقيبة كانت بدفع من أوساط غربية وصهيونية وبدعمها، وكان ذلك أحد أهم الأسباب التي دفعت إلى اتهامه بالعمالة ونعته بأشنع النعوت. والواقع أن الكتابات والمواقف، آنذاك، اختزلت في معظمها المبادرة في مقولة واحدة هي دعوة بورقيبة العرب والفلسطينيين تحديداً إلى الاعتراف بإسرائيل، من دون اهتمامها بالقضايا الأخرى التي كان طرحها بورقيبة في خطابه وفي الندوات الصحافية التي كان عقدها في القدس وبيروت وتونس. (1)

فهل كانت مبادرة بورقيبة ابنة لحظتها كما يذهب بعض الكتاب وحتى بورقيبة نفسه؟ أم أنها تمثل جزءاً من رؤية "متكاملة" للصراع العربي - الصهيوني آنذاك؟ وما هي أبرز مكونات المبادرة؟ (2) وما هي العوامل والأوضاع التي دفعت في اتجاه طرح تلك المبادرة خلال تلك السنة بالتحديد؟

### (1) اهتمام بورقيبة بالقضية الفلسطينية

#### قبل استقلال تونس السياسي (3)

عرف موقف بورقيبة من القضية الفلسطينية والقضايا المرتبطة بها خلال هذه المرحلة تحولاً جذرياً أملتة أوضاع الحركة الوطنية من جهة، والتحويلات التي عرفها العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وخصوصاً في إثر اعتراف الأمم المتحدة بإسرائيل، من جهة أخرى. ويظهر أن بورقيبة حاول استغلال ما يتمتع به بعض المنظمات اليهودية والصهيونية من نفوذ في محافل اتخاذ القرار لتوظيفه "لصالح استقلال تونس" في مقابل تقديم "خدمات معينة" للحركة، بحسب تصريحاته وتصريحات بعض رفاقه في الحزب. (4)

يرجع اهتمام بورقيبة بالقضية الفلسطينية والقضايا المرتبطة بها، إلى مرحلة التحرر الوطني، إذ فرض تطور نشاط الحركة الصهيونية في البلاد التونسية (5) على الحركة الوطنية التونسية مواجهته فكرياً وميدانياً. وكان على بورقيبة باعتباره المسؤول الأول عن الحزب الحر الدستوري، الديوان السياسي، أن يحدد موقفه من تلك المسألة. وقد انتقل موقفه، خلال هذه المرحلة، من إدانة المشروع الصهيوني قبل اعتراف الأمم المتحدة بإسرائيل، إلى التعامل مع الأطراف الصهيونية العالمية عند بداية الخمسينيات.

ميّز بورقيبة بين الصهيونية باعتبارها مذهباً سياسياً، وبين اليهودية كدين سماوي. وأبرز طبيعة المشروع الصهيوني الذي يسعى لاحتلال الأرض ويصدم "تطلعات العرب في فلسطين وبطريقة غير مباشرة مشاعر التضامن التي يكنها لهم مسلمو العالم". (6) كما أوضح بورقيبة، من جهة أخرى، طبيعة العلاقة التي تربط التونسيين بالفلسطينيين والتي تستمد جذورها وشرعيتها، في رأيه، من "وحدة اللغة والدين"، في حين أن ما يربط صهيونيين تونس بصهيونيين إسرائيل إنما "ينطلق من وحدة وطن مزعومة". (7) ويبدو أنه كان من العرب القليلين، كي لا نقول الوحيد، الذي تحدث عن الصهيونية غير اليهودية منذ الثلاثينيات من القرن الماضي. إذ بين أن "الأغلبية الساحقة من اليهود ليسوا صهاينة كما أن أعيان الصهاينة ليسوا يهوداً" (8) بالضرورة، وأبرز في مقدمة المذكرة التي صاغها وقدمها إلى اللجنة الأنغلو - أميركية في آذار/مارس 1946، باسم حركات التحرر في المغرب العربي، (9) العوامل التي تقف وراء تأييد شعوب تلك المنطقة للفلسطينيين. (10) كما أكد طبيعة العلاقات القديمة، الطيبة، بين اليهود والعرب على مر التاريخ، وحمل مسؤولية ما تعرضت له الجماعات اليهودية في العالم من ويلات إلى الحركة الصهيونية التي وصفها بأنها "حركة عنصرية" وذلك لادعائها أن اليهود "شعب الله المختار"، الأمر الذي "جلب لليهود الويلات". وشبه بورقيبة ادعاء زعماء الحركة ذاك بأحلام النازيين، إذ "لا يختلف شأنهم عن شأن الزعماء النازيين الذين تغالوا في الطموح وانساقوا مع الخيال إلى إقامة ما أسموه بنظامهم الجديد"، كما طالب بـ "اقتلاع جذور الصهيونية من قلوب اليهود"، وأكد "تشابه الأهداف والوسائل الاستعمارية بفلسطين وبالشمال الإفريقي".

وبين بورقيبة أن توجيه المطامح اليهودية - الصهيونية نحو فلسطين سيخلق موطناً للحرب والفتنة، وهو ما سبب في مصائب لا حصر لها. لذلك رأى أن "حل القضية اليهودية [إنما يكون] في أوروبا وليس في فلسطين وذلك بتمتع اليهود هناك بحق المواطنة ومعاملتهم كرهاياها على قدم المساواة دون ميز عنصري أو ديني". (11) على الرغم من تجاهل اللجنة مضمون هذه الوثيقة لسبب أو آخر، ناهيك عن تجاهلها من جانب العرب والفلسطينيين، (12) فإن ما قدمه بورقيبة باسم حركات التحرر في المغرب العربي من تصورات واقتراحات وحلول تبدو ذات أهمية بالغة، إذ أخرج مضمونها الحركة الصهيونية وحلفاءها الغربيين. فالقول إن حل المشكل اليهودي هو في أوروبا لا في فلسطين، ودعوة الأوروبيين إلى مساعدة اليهود في الاندماج يمثلان إدانة وإحراجاً لهم، ويمثلان، في الوقت ذاته، قطع الطريق على المشروع الصهيوني الذي يسعى لتأكيد عدم قدرة اليهود على الاندماج في المجتمعات الأوروبية وغيرها من المجتمعات. كما حمل بورقيبة مسؤولية ما آلت إليه أوضاع اليهود في العالم إلى الحركة الصهيونية. وبقدر ما بدت معالجته للمسألة اليهودية لافتة للانتباه، فإن ما اقترحه من حلول، آنذاك، يبدو أكثر أهمية، إذ نادى بـ "اقتلاع جذور الصهيونية من قلوب اليهود"، وذلك كي يتمكن هؤلاء من العيش بسلام في المجتمعات التي يعيشون فيها. أما توصيفه للصهيونية كمشروع استعماري فينزع عن الحركة وفكرها البعد الإنساني الذي حاولت أن تصبغه على مشروعها، واعتمدته لتسويق دعايتها باعتبارها "حركة تحرر". فكيف السبيل إلى النظر إلى المسألة اليهودية على أنها حركة تحرر والحال أنها ستقام على كاهل تدمير شعب بأكمله؟ على أنه لا بد من التنبيه إلى قصور نظر بورقيبة عند المقابلة والمطابقة بين الفكر النازي والفكر الصهيوني وذلك بأن النظامين يرتكزان على أسس أيديولوجية مخالفة، ولهما جذور متباينة وقواعد مادية مغايرة وإن التقيا في شكل الممارسة السياسية.

وقد عرف موقف بورقيبة من الحركة الصهيونية تحولاً بعد "النكبة" وقيام الدولة الصهيونية وتوقيع الدول العربية المعنية اتفاقيات الهدنة مع إسرائيل، وهو ما فهم على أنه اعتراف رسمي من تلك الدول بالدولة الجديدة. (13) ويظهر أن بورقيبة استسلم للواقع الجديد الذي أفرزته "النكبة"، وخصوصاً أن بريق القضية الفلسطينية خفت نسبياً لدى التونسيين. وانتقلت مراهنة الحركة الوطنية التونسية على الخارج في اتجاه الاعتماد على الولايات المتحدة والمنظمات الشعبية والإنسانية والسياسية في الغرب، (14) وذلك بعد "ياسها" من دور محتمل للجامعة العربية، بالتوازي مع ما عرفته الحركة الوطنية من ديناميكية جديدة بأفق سياسي مفتوح. فلم تعد الحركة تكتفي بقبول أو رفض المشاريع السياسية الفرنسية فحسب، بل أيضاً أخذت بدورها تبادر وتطرح البدائل وخصوصاً مطلب الاستقلال مستغلة الأوضاع السياسية العالمية الجديدة ومتفاعلة معها، الأمر الذي أعطى خطابها أبعاداً جديدة في فهمها وتعاملها مع القضايا الوطنية والعربية والعالمية. (15) ومن جهة أخرى فإن صلة بورقيبة بيهود تونس عرفت تطوراً أكبر، إذ كان يحرص، على سبيل المثال، على تشريف اليهود في مختلف اجتماعاته في سنة 1949 وسنة 1950 وذلك بصعود حاخام اليهود إلى منصة الخطابة كلما حل في جهة من جهات البلاد. كما تطورت من ناحية ثالثة علاقة اليهود في البلاد التونسية مع المنظمات اليهودية، وعلى رأسها المؤتمر اليهودي العالمي، وذلك مع تزايد دور المنظمات والجمعيات اليهودية والصهيونية في العالم بعد اندحار النازية وبروز الجماعات اليهودية كضحايا للنازية ومدافعة عن قيم الحرية والديمقراطية!! ويظهر أن بورقيبة كان يدرك دور تلك الجماعات وموقعها في السياسة الأوروبية، (16) ولذا طلب عند التقائه في نيويورك، بداية الخمسينيات، ممثل الدولة الصهيونية في الأمم المتحدة، أن تدعم دولة هذا الأخير المطالب الوطنية التونسية، وذلك في مقابل التزام الوطنيين التونسيين تسهيل هجرة اليهود التونسيين في اتجاه الدولة الصهيونية، والعمل أيضاً في الأوساط العربية لإقناعها بالاعتراف بإسرائيل. (17) وكان بورقيبة شديد الحرص على التأكيد بضرورة احترام اليهود التونسيين واعتبارهم مواطنين تونسيين بغض النظر عن ديانتهم، (18) وهي إحدى قناعات بورقيبة الثابتة التي أخذ يوظفها في معركته السياسية ضد فرنسا، التي حاولت بدورها تشويه الحركة الوطنية ونعتها بالتعصب الديني. ففي عهد حكومة الطاهر بن عمار (19) التفاوضية المدعومة من الحزب الدستوري، الديوان السياسي، صدر أمر باعتبار يوم كابور يوم عطلة رسمية، (20) كما قام بمعية المقيم العام الفرنسي بوضع الحجر الأساس لدار الأقلية اليهودية في تونس. وصرح الوزير أن الحكومة التونسية تعتبر المسلمين واليهود إخوة تونسيين عليهم الواجبات نفسها ولهم الحقوق ذاتها. (21)

أما في المؤتمر الخامس للحزب الدستوري، الديوان السياسي، الذي عقد في مدينة صفاقس بتاريخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1955، فقد انتخب أندري باروش (22) عضواً في اللجنة المركزية للحزب وحصل على المرتبة

الرابعة(19) في الانتخابات التي جرت في اليوم الأخير من المؤتمر. ولا شك في أن وجود تونسي من أصل يهودي في اللجنة المركزية للحزب تعد مجازفة كبرى من جانب بورقيبة الذي كان يواجه معارضة شديدة من أعضاء الأمانة العامة للحزب بقيادة الزعيم صالح بن يوسف، (23) الذين أطلقوا ضده اتهامات حادة ألقها عمالته للغرب ولفرنسا تحديداً، وهو المتهم أصلاً منذ الثلاثينيات من القرن الماضي بتعامله مع الحركة الصهيونية. (24) والواقع أن وجود تلك الشخصية اليهودية في اللجنة المركزية للحزب لم يكن يتلاءم والحجم الفعلي لليهود التونسيين في الحزب. ويظهر أن وجود أندري باروش في تلك الهيئة الحزبية العليا كان يمثل موقفاً رمزياً اعتمده بورقيبة لبيان مدى حرصه على تمثيل الأقلية اليهودية في الهيئة العليا للحزب، كما أنه يحمل رسالة تتضمن تطيناً للجهات التي يعينها مستقبل اليهود في تونس. ولتأكيد هذا النهج أكثر ضمت حكومة الطاهر بن عمار التفاوضية (1955/9/17 – 1956/4/15)، المدعومة من الديوان السياسي، يهودياً تونسياً. (25) وقد أوضح بورقيبة أن وجود وزير يهودي في الحكومة التونسية يفند التعلات التي ادعاها الاستعمار وفحواها أنه إذا خرجت فرنسا واستقلت تونس فإن أمن اليهود يصبح مهدداً، غير أن العكس هو الذي حدث. (26)

## (2) موقف بورقيبة من القضية الفلسطينية والقضايا المرتبطة بها، 1956 – 1964

### أ – موقف من الأقلية اليهودية في تونس، ومن دولة إسرائيل:

حافظ بورقيبة على موقفه من الأقلية اليهودية في البلاد بعد الاستقلال، إذ ظل يعتبرهم مواطنين تونسيين. فقد شارك هؤلاء في انتخابات المجلس التأسيسي التي جرت يوم 25/3/1956، وترشح أحد أفراد النخبة اليهودية على قائمة "الوحدة الوطنية" بقيادة الحزب الدستوري، الديوان السياسي، ونجح. (27) وكان بورقيبة يؤكد ضرورة وضع حد للدعاية الصهيونية في الأوساط اليهودية في البلاد. فعند استقباله مجموعة من الطلبة التونسيين مسلمين ويهود، الدارسين في تونس وباريس، خاطب الطلبة اليهود قائلاً: "أنا لا أميز بين التونسيين والإسرائيليين في بلادنا ولكني لا أريد أن أسمع حديثاً عن الصهيونية". (28) وإدراكاً من بورقيبة بارتباط قطاع واسع من هذه الجماعات بالدولة الصهيونية اتخذ بعض الإجراءات التي كانت تهدف، على ما يظهر، إلى تقليص نفوذها، إذ تم حل الفدرالية الصهيونية في تونس خلال سنة 1956 في الوقت الذي أعلن إيقاف البرنامج الأسبوعي "صوت إسرائيل" واستبداله ببرنامج آخر سريعاً ما حذف بدوره. وبمناسبة تجوله في إحدى الحارات اليهودية في العاصمة خلال شباط/فبراير 1957 زار بعض مؤسساتهم ومنها المحضنة التابعة لمنظمة إسعاف اليهود، والمركز الصحي للمنظمة، ومدرسة الرابطة الإسرائيلية العالمية للفتيات. وفي رد بورقيبة على الكاتب العام للمحضنة، التي كانت تتلقى مساعدات مباشرة من المنظمات اليهودية الصهيونية الأميركية، لاحظ أن "ذلك قد يخلق حواجز سميكة ويوسع من الهوة بين الطرفين"، (29) وأردف قائلاً: "أعدكم بأن حكومتي ستعمل من أجل الأطفال اليهود تماماً كما تفعل من أجل الأطفال المسلمين". ويظهر أن بورقيبة، كما بين ذلك أحد الباحثين، كان يشير إلى "مسألة سيادة الدولة ووظيفتها". (30)

وبالتوازي مع ذلك، تواصلت علاقة الرئيس الحبيب بورقيبة بالمؤتمر اليهودي العالمي، فقد استقبل يوم 18 تموز/يوليو 1957 السكرتير السياسي لهذا المؤتمر. ومن القضايا التي بحث فيها الجانبان كانت مسألة هجرة يهود تونس إلى إسرائيل، إذ أكد بورقيبة لضييفه "حق اليهود المطلق في الهجرة إلى إسرائيل، وأن هذا الأمر سوف يستمر". (31) ويظهر أن السكرتير السياسي ذكر بورقيبة بلغة دبلوماسية بوعوده السابقة وأنه: "يعول عليه كأهم رجل دولة ديمقراطي في إفريقيا الشمالية وحتى في العالم العربي لممارسة تأثيره لتحقيق السلام في الشرق الأوسط". (32) والواقع أن مثل هذه الانطباعات محبذ جداً لدى بورقيبة الذي لا يتوانى في إبراز تميزه وفرداته، وخصوصاً إن تعلق الأمر بمقارنته بالرؤساء العرب. ويظهر أيضاً أن هذا الإطراء شجعه على إبراز دونية الزعماء العرب وعدم احترامهم لهم فقال: "إن السياسيين بالشرق الأوسط أغبياء إن سلوكهم متمسك بالغباء وليس لدي شعور بالاحترام تجاههم وبدرجة أقل سلوكهم". "أما سبب ذلك، كما أبرز بورقيبة، فهو: "عدم اعترافهم بوجود إسرائيل والعمل معها عاجلاً أو آجلاً". (33) غير أن هذا قد يكون عاملاً طارئاً فرضه طابع اللقاء ليؤكد بورقيبة من خلاله تميزه. أما السبب المباشر، في رأينا، فهو موقف عبد الناصر من اختيارات بورقيبة ومساندته للمعارضة اليوسفية (34) المقيمة بالقاهرة واحتضانه لها، إضافة إلى شعبية عبد الناصر الواسعة في العالم العربي وتونس وهو ما كان يزعج بورقيبة ويعتبره تحدياً له. وقد يفسر الأمر أيضاً نتيجة موقف الرؤساء العرب من بورقيبة، كما عبر هو عن ذلك في هذا اللقاء، إذ أشار إلى كونهم "مرتابين مني، وحساسين جداً وبطريقة غبية، إنهم يشككون فيّ

شخصياً". (35) وهو الأمر نفسه الذي ركزت عليه دعاية المعارضة التونسية في القاهرة، وكذلك الإعلام المصري الذي أشاع خيانة بورقيبة وعمالته للغرب وكفره بالعروبة والإسلام. (36) كان حديث بورقيبة، خلال هذه المرحلة، عن إسرائيل والصهيونية وقضية فلسطين محدوداً، لكن شديد العمق ويتناقض، في الواقع، مع المهمة التي آل على نفسه القيام بها، إذ شدد على قضايا أساسية تطعن في شرعية الدولة الصهيونية ذاتها منها: (37)

• الجوهر الاستعماري للدولة الصهيونية: إن إسرائيل، وفق رأي بورقيبة، دولة فرضت وجودها بالقوة وسمحت لنفسها بأن تحل محل شعب لم يحمل في الماضي مشاعر العدا لليهود، واستندت في ذلك إلى معطيات تاريخية غير دقيقة، ولذلك فهي تمثل أحد أشكال الاستعمار. (38) كما بين بورقيبة أن الظاهرة الاستعمارية الصهيونية تميزت من بقية الظواهر الاستعمارية الأخرى بأنها استئصالية: "ليست قضية هيمنة شعب على شعب آخر بل إنها في هذه الحالة الخاصة قضية إحلال شعب محل شعب آخر". (39) وأوضح أن المأساة في فلسطين قد تكون "أشنع وأفظع مما هو الحال في جنوب إفريقيا لأن هدف الاستعمار الصهيوني هو الاستحواذ على البلاد كلها وطرد البقية الباقية من سكانها الأصليين". لذلك يقول بورقيبة إن قضية فلسطين قضية استعمارية، وخصائص المشكل الاستعماري كلها مجتمعة فيها، ك: "نزوح أقلية إلى بلد تفرض عليه وجودها بالقوة والقهر ومنها التفاوت الفاح في القوى بين الغاصب المستبد وبين شعب مغلوب على أمره بحكم أوضاع اجتماعية واقتصادية تتسم بالتخلف، ومنها الأناية التي [يعبر] عنها المستعمر في طلبه المتسع الحيوي والتي تبرر في نظره جميع وسائل الفتك والترويع للوصول إلى غايته". (40)

من اللافت للانتباه في هذه التصريحات أمران: الأول يتعلق بالمكان، فقد أدلى بورقيبة بتلك التصريحات في عاصمة الدانمارك وهي من الدول الصديقة لإسرائيل تقليدياً، وأدلى بمثلها في نيويورك مقر الأمم المتحدة وتمثال الحرية وأهم عواصم التجارة والأسواق المالية، حيث يتركز إلى جانب كل ذلك عدد مهم من اليهود والمؤسسات الصهيونية. أما الأمر الثاني فيتعلق بالمضمون، إذ أكد الطبيعة الاستعمارية الاستئصالية الاستيطانية العنصرية لدولة إسرائيل، مشدداً على طبيعة نظامها وممارسته التي وصفها بأنها أشنع مما يحدث في جنوب إفريقيا. وتشكل تصريحات بورقيبة تلك وتوصيفاته لإسرائيل جرأة غير مسبوقه، ولا سيما أنه أطلقها في السنوات الأولى من الستينيات، أي في أوضاع تميزت بتعاطف أغلبية الدول الأوروبية غير المشروط مع إسرائيل باعتبارها دولة ديمقراطية في محيط من الديكتاتوريات، وذلك من دون اعتبار لطبيعتها العنصرية أو لمعاناة الشعب الفلسطيني.

• البعد الأخلاقي: بين بورقيبة أن دولة إسرائيل تأسست سنة 1948 على "أنقاض العدالة واحترام حقوق الإنسان.. [وتشريد] الشعب الفلسطيني من دياره و[ال]حكم عليه بأن يعيش حياة النذل والشقاء في الغربة والالتجاء.. لقد أفسح المجال لأفظع هيكل بني على الإفك والبهتان"، (41) وهو ما يمثل إدانة صريحة للأمم المتحدة التي أعطت إسرائيل بطاقة الولادة. كما قد يجد مضمون هذا الخطاب، بمنزعه الأخلاقي والإنساني، وقعاً معيناً لدى الأوروبيين وخصوصاً لدى الأفارقة الذين خرجوا لتوهم من الاستعمار وخبروا ويلاته ويتوقون إلى مساعدة الشعوب المولى عليها.

• المشروع الصهيوني مشروع أوروبي: حمل بورقيبة الدول الأوروبية مسؤولية ما حدث للجماعات اليهودية في القارة، واستطراداً حملها مسؤولية إنشاء الدولة الصهيونية وتداعيات ذلك على الشعب الفلسطيني، وهو ما يعني ضرورة سعيها لإيجاد حلول سياسية ناجعة لمعاناة هذا الشعب. ففي الوقت الذي أكد بورقيبة معاناة اليهود والأمهم ولا سيما "في أوروبا الوسطى والشرقية" في العصور الحديثة، بين في المقابل أن ذلك لا يمكن أن يكون سبباً في إخلاء أوروبا من "الفئات اليهودية التي نجت من المغامرات الهتلرية وإقرارها بالقوة في البلاد الوحيدة التي لم تضطهد اليهود البتة"، واعتبر أن ما حدث "مظلمة" تتحمل أوروبا مسؤوليتها، وبالتالي كان يتعين عليها، في رأيه، إيجاد حل يكون "أقل ظلماً يكفل وضع حد لآلام شعب إسرائيل وبؤسه وتقتيله على أن يكون مغايراً للحل الذي اختير أخيراً في فرض دولة إسرائيل في منطقة يعيش فيها سكانها منذ ألفي سنة". وكان بورقيبة يدرك استحالة حصول الفلسطينيين على جميع حقوقهم، لا نتيجة اختلال موازين القوى بين طرفي الصراع فحسب، بل أيضاً نتيجة الالتزام السياسي والأخلاقي للعالم الغربي والاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية باستمرار إسرائيل في الوجود والحفاظ على كيانها. (42) كما أعطى بورقيبة المسألة بعداً إنسانياً بقوله إن ذلك "يؤلمنا مثلما نتألم لو اختير عوضاً عن فلسطين قطر آخر من اللوكسمبورغ أو جزيرة مايوركا أو مدغشقر ليطرد منه سكانه ويحل محلهم سكان آخرون". (43) أي أن موقفه لا ينبع من منطلقات قومية كونه عربياً ينحاز إلى الفلسطينيين، وإنما هو

نابع من خلفية إنسانية وسياسية تحديداً. والأكيد أن تصوره انطلق من تاريخ البلاد العربية ومنها تونس باعتبار أن اليهود كانوا يعيشون في تناغم تام مع السكان المسلمين العرب منذ عصور الإسلام الأولى.

• عن اللاجئين: كان بورقبيبة يعتقد أن حماسة العرب اللغظية التي استمرت سبعة عشر عاماً تجاه قضية اللاجئين لم تؤد إلى أي نتيجة إيجابية. لذلك دعا إلى ضرورة الرجوع إلى الشرعية الدولية، وإلى توصية الأمم المتحدة في سنة 1948 التي نصت على تيسير عودة اللاجئين إلى وطنهم، وأكد ضرورة المطالبة بذلك. وكان يعتقد أن اعتراف العرب بما قرره الأمم المتحدة من إنشاء دولة إسرائيل سيبرهن على احترام تلك الدول لقرارات الأمم المتحدة، بعد أن تمكنت الدعاية الصهيونية من تشويه صورة العرب وقضيتهم. واستطراداً سيسمح ذلك بإمكان عودة اللاجئين الفلسطينيين واستعادة جزء من أراضيهم التي طردوا منها. أما اليهود، فسيكسبون من ذلك انطفاء جذوة ما أثاروه من أحقاد.

كذلك كان يرى أن تطبيق مقررات الأمم المتحدة، بما فيها قرار التقسيم، سيمكّن الفلسطينيين من الحصول على مساحة شاسعة من الأراضي التي صادرتها إسرائيل، كما سيسمح بعودة اللاجئين، لأن هذه القرارات مترابطة وضرورية لإقرار التوازن. وفي حال إقرارها ستضمن للعرب كسباً مهماً يفوق الأرض والمدن التي يتم استرجاعها، إذ سيصبح في الإمكان إعادة اللاجئين وإقامة وضع يسوده التوازن لفائدة العرب والفلسطينيين بصورة خاصة. كان بورقبيبة يدرك أن هذه المساومة لن تقبل إسرائيل بها، إذ إنها لم تتعود الخضوع لمقررات الأمم المتحدة. غير أن موقفها ذلك، ومن حيث لا تريد، سيعزز موقف الدول العربية التي ستظهر، في نضالها من أجل فلسطين، في موقف المدافع عن قرارات الأمم المتحدة ومبادئها.

#### ب - طبيعة القضية الفلسطينية

##### وتصورات بورقبيبة لحلها:

اعتبر بورقبيبة أن أصل المشكلة إنما يتمثل في وجود إسرائيل بالذات، (44) وأن قضية فلسطين هي قضية تحرر وطني، وليست قضية بين عرب ويهود فحسب، بل أيضاً قضية شعب انتزعت بلاده من أيديه بالقوة والاستبداد ليحل محله أناس نزحوا إليها من أصقاع متباينة ولا تربط بينهم إلا العصبية العنصرية والحمية الدينية. (45) وصف بورقبيبة قرار التقسيم، الذي صدر عن الأمم المتحدة، بأنه "مظلمة ويخلو من الشفقة والرحمة.. وذهب ضحية الآلاف من البشر أجلا عن أوطانهم وديارهم." (46) وأضاف أنه كان يتعين على الأطراف المعنية إيجاد حل أقل ظملاً، في رأيه، يكفل وضع حد لآلام شعب إسرائيل وبؤسه وتقتيله على أن يكون "مغايراً للحل الذي اختير وتمثل في فرض دولة إسرائيل في منطقة يعيش فيها سكانها منذ ألفي سنة بحجة أن الحياة أصبحت مستحيلة بالنسبة لليهود في ألمانيا وفي النمسا." (47) فما هي الحلول التي اقترحها بورقبيبة لحل القضية في هذه المرحلة؟

انتقد بورقبيبة الطريقة التي اعتمدها القادة العرب في معالجتهم القضية الفلسطينية منذ سنة 1948 وحملهم مسؤولية كل ما حدث، واعتبر أن معالجتهم تلك كانت "بشكل أحمق أو أخرق ولم يهتموا بالمستقبل." ولم يكن لديهم لا تخطيط ولا منهج، لقد وظفوا القضية الفلسطينية أو الفلسطينيين بطريقة أنانية ويمكن أن أقول بطريقة إجرامية. (48) وعلى الرغم من الصواب النسبي لهذا التقويم فإن بورقبيبة أغفل دور كل من الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا في مساندة إسرائيل ومسؤوليتهما عما آلت إليه الأمور في فلسطين والمنطقة عامة. وقد يرجع ذلك إلى متانة العلاقة بين تونس وتلك الدول والرغبة في الابتعاد عن كل ما يشوش هذه العلاقة. وانطلاقاً من توصيف بورقبيبة لطبيعة القضية الفلسطينية، باعتبارها قضية استعمارية، طرح خطة للنضال تعتمد عدة نهج:

يقوم النهج الأول على الدعوة إلى وضع المشكل في إطاره الحقيقي، أي فلسطين. ويترتب على ذلك رفع وصاية الأنظمة العربية عن القضية الفلسطينية. (49) وقد بينت التجربة، في رأيه، أن ذلك عقد القضية ولم يساعد في إرجاع الحقوق للفلسطينيين: "... فالقضية إذن ليست منحصرة في نزاع بين إسرائيل والدول العربية باعتبارها معنية باختلال التوازن في هذه المنطقة بل نعتقد أن وضع المشكل بهذه الصورة لم يساعد على تقريب ساعة الخلاص بالنسبة إلى إخواننا الفلسطينيين. فمنذ 1948 والدول العربية لا شغل لها إلا إسرائيل وتحرير فلسطين من ريقه إسرائيل ولم تفلح في ذلك." (50) وكان هدف بورقبيبة أن يتحول الصراع من مجرد نزاع بين دول متجاورة، كما حاولت إسرائيل دوماً إبرازه، إلى كفاح شعب احتلت أرضه وانتزعت من جانب عصابات قادمة من أصقاع أخرى مدعومة من الدول الكبرى. ولا يختلف موقف بورقبيبة هذا، جزئياً، عن موقف العديد من الفصائل الفلسطينية، وخصوصاً موقف حركة "فتح"، بل حتى موقف منظمة التحرير الفلسطينية وإن اختلفت المنطلقات. (51)

أما النهج الثاني فيتركز على ضرورة وضع المشكلة الفلسطينية على "مسرح التاريخ" وتحويلها إلى قضية عالمية "تشغل العالم بأسره". غير أن ذلك مشروط، في رأي بورقيبة، بقيام أبناء فلسطين "ببرد الفعل المباشر المستمر المتواصل مهما كانت التكاليف". وتأتي دعوته تلك في الوقت الذي عرفت القضية الفلسطينية، في الفترة 1952 - 1965، فتوراً سياسياً في المحافل الدولية وأروقة الأمم المتحدة، وتوقف إدراج بند فلسطين في جدول أعمال الجمعية العامة (52) وأكد بورقيبة أن هذا الأمر يتطلب أن يتحول محور المقاومة إلى أرض فلسطين، أي "في قلب المدن وعبر الصحراء وفي قمم الجبال.. ولا يظن إخواننا بفلسطين أن الأمر فوق طاقتهم فالعبرة ليست بكثرة العدد ولا بضخامة العدة بأيديهم، العبرة أولاً وقبل كل شيء بروح المقاومة وبدوام المضايقة والعبرة أيضاً بتدبير الأمور وتصريف الحوادث." (53) كما طالب بضرورة وجود قيادة "رشيدة [تتخطى] بوعي كامل وروح جامحة". وبغض النظر عن الخلفيات الذاتية التي دفعت بورقيبة للحكم على القيادات العربية والفلسطينية ذات الشأن فإن قطاعاً واسعاً، من الكتاب العرب والفلسطينيين وحتى السياسيين، كان يشاطر بورقيبة انتقاداته هذه، لكن يظهر أن الأوضاع والارتباطات كانت تمنع هؤلاء وأولئك من المجاهرة بذلك. (54)

ويقوم النهج الثالث على المطالبة بضرورة الابتعاد عن فكرة الحرب الكلاسيكية التي اعتبرها البعض الوسيلة الأمثل لتحرير فلسطين. إذ يرى بورقيبة أن الاعتماد على تلك الاستراتيجية "قد تكون فيها إسرائيل أقوى منا جميعاً بما لديها من إمكانيات داخلية لا تدخل تحت حصر." (55) لذلك دعا إلى اتباع طريقة شبيهة بتلك التي اتبعتها الشعوب المولى عليها لنيل استقلالها، في كل من إفريقيا وآسيا، كفيتنام أو الجزائر، والدعوة إلى "خوض صراع طويل يعبر فيه الشعب عن عزمه على مواصلة الكفاح والتضحية البالغة والاستماتة"، بحيث يوضع الغاصب، كما يقول بورقيبة، بين أمرين: "إما أن يقبل الصراع الطويل المنهك إلى ما لا نهاية له، وهذا لا يرتضيه المستعمر، إذ إن هدفه الذي من أجله فرض سيطرته هو إنماء ثرواته وتوسيع الرفاهية لأبنائه، وإما أن يتخلى عن الميدان ارتكاباً لأخف الضررين بعد أن ييأس من الغلبة أي من استتباب الأمن لفائدته." ودعا بالتالي إلى اعتماد "المضايقة والشغب الدائم والضغط المستمر الذي يتطور في النهاية إلى العمل المباشر وحرب العصابات في الداخل." (56) لكن هذا كله مرهون في آخر الأمر، بـ "بعث حركة المقاومة" التي يجب أن "تغذيها بصورة مستمرة فعالة وأن نحتضنها كلفنا ذلك ما كلفنا من تضحيات." (57)

كان بورقيبة على وعي بتاريخ الجماعات اليهودية ومعاناة أفرادها، وخصوصاً في أوروبا. وكان على يقين بأن هدف المشروع الصهيوني وضع حد لتلك المعاناة، وبالتالي فإن استمرار "شرعية" تلك الدولة في نظر اليهود مرهونة بتحقيقها الأمن والطمأنينة لسكانها، وإلا تفقد مبررات وجودها. فاليهودي الصهيوني القادم إلى إسرائيل لتحقيق حلمه أو خلاصه لن يتردد في مغادرة الدولة إذا انعدم الأمن بفعل المقاومة المسلحة. وينطبق الأمر على اليهودي الراغب في القدوم إلى الدولة الجديدة، إذ لن يتردد في إعادة حساباته في حال عدم توفر الحدود الدنيا من الأمن، وإذا كانت حياته مهددة. فكان ما طرحه بورقيبة في واقع الأمر خطة هدفها التشويش على الحلم الصهيوني وصولاً إلى مرحلة إفساده. (58)

استشهد بورقيبة بالثورة الجزائرية، ودعا إلى الاستفادة من تجربتها من دون استنساخها، إذ كان على وعي بخصوصية القضية الفلسطينية وبخصوصية ما حدث في فلسطين، لكنه في الوقت ذاته أكد ضرورة أن يبادر الفلسطينيون بالقتال ضد الدولة الصهيونية، وأن يبرهنوا صدقيتهم وجديتهم، وحينها يأتيهم الدعم والمدد، وعليهم ألا ينتظروا دعم الدول العربية والجامعة العربية. كما دعاهم من جهة أخرى إلى خلق قاعدة أمنة ونسج علاقات طيبة مع دول الجوار تدفع في اتجاه حماية المقاومة والتضامن معها والانتصار لها وهي من الشروط الأساسية لاستمرار الثورة وثباتها. (59) وكان في ذهن بورقيبة الدور الذي أدته كل من تونس والمغرب الأقصى، المستقلين حديثاً، كعمق لجهة التحرير الجزائرية وقاعدة أمنة. والواقع أن المحيط الإقليمي لفلسطين هو أعقد كثيراً مما كان عليه حال الجزائر الجغرا - سياسي، ناهيك عن الاختلاف الجوهرى بين كل من طبيعة الاستعمار الفرنسي والاستعمار الاستيطاني الاستتصالي الصهيوني في فلسطين. ومهما يكن الأمر لم تكن التجربة الجزائرية غائبة عن الحركة الوطنية الفلسطينية، فقد كانت حركة "فتح" من أولى المنظمات الفلسطينية التي أرسلت عدداً من أهم كوادرها المؤسسين إلى الجزائر ثم إلى فيتنام سنة 1964 "لتلقي العلوم الثورية" وذلك قبل انطلاق الرصاصة الأولى. وكانت من أولى التنظيمات التي حاولت الاستفادة من التجريبتين. (60)

أما النهج الرابع فيهم الدبلوماسية، إذ يمثل النشاط الدبلوماسي بعداً مهماً من الاستراتيجية العامة "للمعركة"، في رأي بورقيبة. ومن ضمن أهداف تلك الممارسة كسب التعاطف والتأييد الخارجي للقضية وكشف جوهر

الأيدولوجيا العنصرية التي تستند إليها دولة إسرائيل. وأولى بورقيبة هذا النشاط أهمية بالغة بهدف تجميد تحركات إسرائيل وصولاً إلى إضعافها، ومن ثم عزلها. فطالب الشعوب العربية المتحررة بإعادة الروح للقضية الفلسطينية على الصعيد الدولي كي تضمن لها النجاح والتأييد العلني من الدول العربية والشعوب المحبة للسلام والحرية. (61) وقد روجت الدبلوماسية الصهيونية بالتنسيق مع بعض الأطراف ذات العلاقة أن دولة إسرائيل الديمقراطية هي ضحية الاستبداد والتعصب العربي الذي يحيط بها، في الوقت الذي عملت على تحويل القضية الفلسطينية من قضية سياسية إلى قضية إنسانية، أي قضية لاجئين. وقد نجحت في ذلك نسبياً، إذ تقلص، خلال الستينيات من القرن الماضي، بفعل ذلك ولعوامل أخرى، الاهتمام الدولي بالبعد السياسي لقضية الشعب الفلسطيني. (62) ويظهر أن بورقيبة كان يعلم هذا الواقع، فنادى بضرورة التخطيط لشن حرب سياسية في الخارج هدفها "عزل العدو في الميدان الدولي، وإظهاره لدى الرأي العام العالمي بما يكره أن يظهر به وفضح كل ما يرتكبه من شنائع." (63) فالرأي العام الدولي، وفق ما يرى بورقيبة، لا يهتم بالقضايا العادلة إلا "بقدر ما تحتد الأزمات وتستمر المعارك وتدوم دوماً تصبح معه السلم مهددة بصورة واضحة، تلك شريعة هذا العالم الذي نعيش فيه، وعلينا أن نخضع لها إذا أردنا لأعمالنا النجاعة ولنضالنا النصر وللفلسطين الانعتاق والحرية." (64) ودعا بورقيبة العرب إلى مزيد من ربط الصلة بالدول الإفريقية لإقناعها بضرورة قطع علاقاتها بإسرائيل. (65) واقترح الاتصال، بدايةً، بالدول التي تخلصت من الاستعمار، أي تلك التي "ارتبطت معنا في النطاق الإفريقي وذلك عوض ألمانيا وأميركا". وكان عدد الدول الإفريقية التي تعترف بإسرائيل، آنذاك، ولها علاقات دبلوماسية معها هو ثلاثون دولة من مجموع خمس وثلاثين دولة إفريقية مستقلة، ومع ذلك، يقول بورقيبة، كان العرب متغافلين عن هذه الدول التي: "تربطنا وإياها مقاومة الاستعمار." (66) وعلى الرغم من صواب ما ذهب إليه بورقيبة فإنه لا يمكن إغفال المساعي والمجهودات التي قامت بها مصر الناصرية والثورة الجزائرية (ومن بعد ذلك الدولة المستقلة) في سبيل كشف طبيعة دولة إسرائيل العنصرية وعزلها على الصعيد الدولي، انطلاقاً من المؤتمر الآسيوي الإفريقي في باندونغ (نيسان/أبريل 1955)، ومحاولة بناء جبهة عربية إفريقية تحررية وغيرها من التظاهرات الإقليمية والدولية. (67)

من جهة أخرى، حرض بورقيبة الدول الإفريقية على مقاطعة إسرائيل باعتبارها دولة عنصرية. واتجه بصورة خاصة إلى الدول الإفريقية التي تقاطع حكومتي جنوب إفريقيا والبرتغال، أو إلى تلك التي تقتصر على دعوة العالم المتمدن إلى مقاطعتها، في الوقت الذي تتصرف "تصرفاً مناقضاً وتتخذ موقفاً منافقاً بشأن حكومة إسرائيل". والحال أن هذه "الحكومة تقترب جرائم تتنافى مع الأخلاق الدولية وأبسط مبادئ حقوق الإنسان"، واعتبر أن مثل هذا السلوك الصادر عن الحكومات الإفريقية لا يساعد في وحدة إفريقيا، وبالتالي "لا سبيل إلى إقرار اتحاد صادق نزيه بين الدول الإفريقية إذا لم تتفق حتى على مبدأ استنكار الاستعمار ووجوب التضامن مع جميع الشعوب التي فقدت حريتها واغتصب منها وطنها بالقوة والقهر." (68)

يبدو أن هدف بورقيبة من وصفه دولة إسرائيل بالدولة الاستعمارية هو تحقيق غايتين: تتمثل الغاية الأولى في إحراج إسرائيل التي أخذت تقتحم الدول الإفريقية المستقلة الجديدة لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية واستراتيجية، وكانت تقدم نفسها كدولة "تحرر وحامية لشعب مضطهد." (69) وتكمن الغاية الثانية في تعريضها وإظهارها على حقيقتها أمام الشعوب والدول الإفريقية، تلك الشعوب التي عانت ويلات الاستعمار لسنين طويلة وخبرت أساليب، والتي لا تتردد في مساندة الشعوب التي ما زالت ترزح تحت أي شكل من أشكال الاستعمار، وهي بالنسبة إليها قضية أخلاقية وسياسية.

لذلك اعتبر بورقيبة أن التمييز الذي يقوم به بعض الدول الإفريقية بين "كفاح شعب فلسطين وكفاح شعب روديسيا مثلاً لا يخل بالمنطق فحسب بل يتنافى أيضاً مع المبادئ الأخلاقية التي أقمنا عليها وحدتنا." (70) ولا شك في أن كسب الدول الإفريقية إلى جانب القضية الفلسطينية سيمثل مكسباً مهماً على الصعيد الدولي ويقطع الطريق أمام الوجود الإسرائيلي في القارة.

ويرى البعض في مواقف بورقيبة تلك من إسرائيل، ولا سيما اعتبارها دولة عنصرية، سابقة سياسية. وفي تعليق أحد الكتاب الإنكليز على ذلك ذكر أن بورقيبة هاجم إسرائيل بشدة باعتباره مناضلاً تحريراً ومعتدلاً على الرغم من أنه تحدث عن إسرائيل كدولة أشقياء (bandit). وتساءل هل كان هذا الخطاب بإيعاز من الدول الإفريقية العربية الحاضرة لأسباب تكتيكية وسيكولوجية باعتبار أنه زعيم تحرر وطني إفريقي، أم كان الخطاب بمبادرة شخصية؟ يذهب الكاتب إلى تأكيد الموقف الأول، (71) غير أننا لا نعتقد ذلك، إذ كانت تلك قناعات بورقيبة

الشخصية، وكان عبر عنها سابقاً وفي مناسبات متعددة. وعلى الرغم من بعض المواقف المترددة أو المعاكسة فإن بورقيبة ناصر أغلبية حركات التحرر الإفريقية وساعدها. وكان يدرك طبيعة المرحلة وأن لا خيار أمامه إلا مناصرة تلك الشعوب كي يبرهن على نضالته ويتمسك بتلك الشرعية، وخصوصاً أن عقد الستينيات كان عقد تحرر الشعوب وانعتاقها، وهو ما لا يسمح لبعض القيادات الإفريقية بأن "يزايد" عليه في هذا المضمار. (72)

### ج - في المرحلة السياسية:

ينطلق بورقيبة من كون قضية فلسطين قضية استعمارية، وأن خصائص المشكل الاستعماري "متجمعة فيها". لذلك كان يرى أن معالجتها يجب أن تكون بطريقة شبيهة بالتي اتبعتها الشعوب التي خضعت للانتداب لنيل استقلالها، أي الكفاح المسلح إلى جانب العمل السياسي؛ ومن أشكاله المضايقة والشغب الدائم والضغط المستمر الذي يتطور في النهاية إلى العمل المباشر وحرب العصابات في الداخل؛ وفي الخارج إلى حرب سياسية تهدف إلى عزل العدو في الميدان الدولي، وإظهاره لدى الرأي العام الدولي بما يكرهه، ويظهر به، وفضح كل ما يرتكبه من شنائع، حتى تتألب الدنيا عليه بالتدرج ويضطر حلفاؤه إلى الابتعاد عن مناصرته شيئاً فشيئاً، وحثه في النهاية على فض المشكل بالطرق الملائمة لميثاق الإنسانية المتحضرة.

وقد شدد على ضرورة التمييز بين الحل "المنقوصة الإيجابية الثورية" التي تساعد على السير وتزيد في قوة الكفاح وبين الحل المغشوشة التي تعرقل السير وتوصد الأبواب وتزيغ بالكفاح عن الطرق النافذة.

وبموازاة ذلك تحدث بورقيبة عن متطلبات أخرى لضمان نجاح المشروع. ومن تلك المتطلبات على الصعيد السياسي ضرورة الاعتماد على تكتيك المراحل، وذلك انطلاقاً من كون الكفاح الفلسطيني هذا سيطول ويكون عسيراً. لذلك أكد ضرورة الاعتماد على سياسة المراحل التي تمثل ضماناً لنجاح المشروع. (73) وتقوم فكرة سياسة المراحل عند بورقيبة على اعتبار أن موازين القوى مختلة بين المحتل وذلك الذي يبرز تحت الاحتلال، وهو اختلال يشمل الجانبين العسكري والسياسي. ويقوم أساس هذه السياسة على تكتيك "خذ وطالب" نظراً إلى تفاوت الإمكانيات أو نقصها. وربما غلب بورقيبة في السياق التكتيك بغاية تحقيق ما هو استراتيجي، فبين أن سياسة المراحل تلك لا تعني التخلي عن الهدف الاستراتيجي أو "الرضا بأمر تافه بل هي طريقة إيجابية ثورية أشبه ما تكون بالخطة الحربية تتصف بالمرونة والحيوية، تسعى إلى تذليل الصعاب وذلك بنسف معاقل القوة المعادية معقلاً بعد معقل لفتح الطريق نحو الهدف النهائي واحتلال المراكز الحساسة التي تساعد على مواصلة السير والتوغل في الميدان والاقتراب أكثر فأكثر من الغاية القصوى. (74) وبذلك فإن سياسة المراحل التي يدعو إليها بورقيبة هي "حركة إيجابية وقوة منطلقة وزحف منظم نحو الهدف وجدلية صارمة في مبادئها".

حاول بورقيبة توظيف معطيات التاريخ السياسي العربي لتبرير موقفه هذا وصد منتقديه. فقد بين أن مصر تحررت على مراحل متتالية منذ التصريح الذي أنهى سنة 1922 الحماية الإنكليزية إلى الجلاء الكامل، وما تخلل ذلك لم يكن استقلالاً حقيقياً بما في ذلك معاهدة سنة 1936 واتفاق الجلاء سنة 1954. وبين أن الحركة الوطنية المصرية اعتمدت سياسة المراحل، وأن الحال كان مشابهاً في العراق أيضاً بحيث لم ينتقل أي بلد دفعة واحدة بين يوم وليلة من الهيمنة الاستعمارية إلى الاستقلال الكامل وجلاء القوات الأجنبية. فقد كانت سياسة المراحل هي القاعدة التي اعتمدها كل حركات التحرر في العالم. غير أن بورقيبة ومع إدراكه اختلاف ما جرى في تلك الدول، وحتى بالنسبة إلى تونس، عما جرى في فلسطين، ظل يردد فكرته تلك!!

ترتبط سياسة المراحل تلك، من وجهة نظر بورقيبة، بأمر آخر هو الاعتراف بإسرائيل. فعلى الرغم من أنه لا يتردد في اعتبار قرار التقسيم، الذي أصدرته الأمم المتحدة، قراراً متسرعاً أملتته أوضاع عابرة وخلف آلاف الضحايا من البشر الذين أجلوا عن أوطانهم وديارهم، (75) وتأكيداً أن دولة إسرائيل قامت على "أنقاض العدالة واحترام حقوق الإنسان.. [وتشريد] الشعب الفلسطيني من دياره و[ال]حكم عليه بأن يعيش حياة الذل والشقاء في الغربية والالتجاء،" (76) فإنه دعا العرب إلى الاعتراف بالأمر الواقع وصولاً إلى تغييره. وأشار إلى الموقف الذي اتخذ في المؤتمر الآسيوي الإفريقي في باندونغ، إذ تمكن الجانب العربي (دولاً وحركات تحرر وطني) من الدفع في اتجاه إصدار قرار يؤيد حقوق الشعب الفلسطيني، ويدعو إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأنها. (77)

حمل بورقيبة المسؤولية لإسرائيل التي رفضت الاعتراف بدولة فلسطين، وبين أن العرب لم يرفضوا التسوية في البداية، وإنما حاولوا "إيجاد تسوية في نطاق الأمم المتحدة، وخالفهم الأمل في أن تتوصل الأمم المتحدة إلى تسوية القضية، غير أن إسرائيل لم تشأ احترام المقررات الأممية [كذا] واستندت على حق الغزو ومعلنة إنني هنا وسأبقى حيث أنا لأنني أقوى من الجميع." (78) وكثيراً ما كانت الدعاية الصهيونية ترد أن إسرائيل قبلت التقسيم، وأن



العرب رفضوا الاعتراف بذلك، وبما أنهم خسروا المعركة ولم يقبلوا التسوية، فعليهم تحمل مسؤولية مواقفهم. غير أن الواقع كان غير ذلك، فإسرائيل قبلت جزءاً مما تضمنه القرار وهو المتعلق بإقامة الدولة اليهودية، في حين رفضت بقية الأجزاء وخصوصاً تلك التي تتعلق بإقامة الدولة الفلسطينية وإنشاء المنطقة الدولية، كما رفضت وضع الدستور للدولة العبرية وتحديد حدودها. وقد أوضح بعض دراسات المؤرخين الإسرائيليين الجدد هذا الأمر وبيّنوا أن من الأهداف الاستراتيجية للحركة الصهيونية منع قيام كيان فلسطيني مستقل. (79)

بيّن بورقيبة أن الدول العربية والقيادات الفلسطينية انسأقت فيما بعد وراء رفض فكرة التقسيم، واعتبر أن ذلك سبب مصيبة العرب إذ إن "عدم الرضا بأنصاف الطول في وقت كان العرب غير قادرين على افتكاك الحق الكامل وتمسكوا بذلك وفرطوا في فرص ثمينة ثم عادوا نادمين يجرون وراء أنصاف الطول بعد أن رفضوها وتجاوزتها الأحداث.. إن أنصاف الطول لا تنطوي على الحق الكامل، ولكنها مع هذا أحسن من الحالة الراهنة فامتلاك نصف الحق يساعد على امتلاك النصف الثاني." (80) أخيراً، طرح بورقيبة خياره النهائي الذي يتمثل في "التقاء العرب واليهود وجهاً لوجه.. [عندها] يمكن الحديث عن حل أو عن مفاوضات." (81)

تلك هي ملامح الرؤية التي بلورها بورقيبة لجوهر الصراع وطبيعته منذ أواسط الأربعينيات. فما الذي أضافه في خطاب أريحا من أفكار عن المسألة؟

### (3) مبادرة بورقيبة سنة 1965

#### "خطاب أريحا" (82)

ألقى بورقيبة في آذار/مارس 1965 خطاباً في أريحا، عرف فيما بعد باسم خطاب أريحا. ويعتبر إلقاء هذا الخطاب بمضمونه، في ذلك المكان وفي تلك الأوضاع، دلالة على جراءة كبيرة من جانبه. والواقع أن بورقيبة اعتاد هذا الأسلوب "الصدامي" أو "الاستفزازي" في تونس. أما الفلسطينيون وقطاعات واسعة من العرب عامة فاعتادوا سماع خطابات حماسية "رنانة" مقترنة بوعود التحرير والعودة.

فما هي أهم مكونات هذا المشروع - الخطاب؟ وما هي مميزات المرحلة التي طرح فيها بورقيبة تصورات تلك؟ وما هي العوامل التي دفعته إلى طرحها؟

#### أ - مكونات الخطاب:

اعتبر بورقيبة أن ما أعلنه لا يمثل إلا نصيحة، وطريقة توجّه بها إلى الفلسطينيين قائلًا: "لعلكم ستذكرونها وتذكرون معها الحبيب بورقيبة ونظرته إلى القضية الفلسطينية وآراءه التي تقدم بها إليكم وإلى كل العرب عساها أن تكون عماداً لكم إلى جانب العاطفة والحماس"، (83) مؤكداً أن العاطفة والمشاعر لا تكفي وحدها للانتصار على الاستعمار، وإن كانت الحماسة ضرورة من ضرورات الكفاح، فإن "التضحية والاستشهاد هما اللذان يضمنان النتيجة المرجوة والفوز العظيم." (84) وفي الوقت نفسه، طالب بورقيبة الشعب الفلسطيني بأن يكون الطليعة في مقاومة الغاصب وبضرورة إيجاد قيادة حكيمة: فتوفير النجاح يرجع أمره أساساً إلى القادة الذين يوفرون أسباب النجاح في المعركة، كتهيئة الخطط وإعداد المقاتلين وتزويدهم بالأسلحة وكسب الحلفاء والأنصار. وفي المقابل، دعا بورقيبة إلى ضرورة "انتهاج طرق كفاحية أخرى إلى جانب الكفاح المسلح، خاصة إذا اتضح لنا إننا لا نستطيع قهر العدو أو الإلقاء به في البحر." (85) كما دعا العرب إلى "اعتماد الحكمة والدهاء وسياسة المراحل واعتبر أن سياسة الكل أو لا شيء هي التي أوصلت العرب إلى (البلاء) و(المأزق)"، وهي التي "جلبت لنا الهزائم التي ما زلنا نجر ذيولها حتى اليوم." (86) ولم يكن بورقيبة وحيداً، في الواقع، في نقده القيادات الفلسطينية والعربية ذات العلاقة المباشرة بالأحداث، بل إن هناك من رأى أن أداء الحركة الوطنية الفلسطينية "اتسم بالعفوية والتجريبية"، وأن استمرارها كان "بفضل روح التضحية والفداء لدى الشعب الفلسطيني." (87) في حين أن النظام الفلسطيني استمر بفضل "الزعيم" (88) لكن أي زعيم؟ يحدد بورقيبة هدف مشروعه فيقول إنه يسعى لدفع إسرائيل إلى الرجوع إلى حدود 1947 وإعطاء العرب قاعدة قانونية متينة حاولت إسرائيل تغييرها بكل الطرق، وإن اقتراحه يستند إلى الرجوع إلى القانون الدولي والشرعية الدولية التي على أساسها قامت دولة إسرائيل. وبالتالي فإن تلك الفكرة تظهر في نظر إسرائيل والرأي العام الدولي في مظهر "الحل الوسط لما فيها من تنازل وتضحية"، واعتبر أن ذلك يمثل عنصر ترغيب يجب "أن يدعم باستمرار المقاومة والشعب والمناوشات وحرب العصابات وحرب الاستنزاف مهما كانت التكاليف." (89)

وبموازاة ذلك يدعو بورقيبة إلى الاعتراف بالتقسيم وقيام دولة إسرائيل، لكن شرط مواصلة المقاومة العنيفة بأشكالها المتعددة. فالاعتراف في رأيه "يضمن، في مقابل ذلك، ربحاً هاماً يفوق الأرض والمدن التي نسترجعها، إذ نتمكن من إعادة اللاجئين ومن إقامة وضع يسوده التوازن لفائدة العرب والفلسطينيين على وجه الخصوص". (90) وأصر بورقيبة على ضرورة التمسك بهذا الاقتراح وذلك بهدف إحراج الطرف الصهيوني ومضايقته. (91)

يعترف بورقيبة بأن قبول قرار التقسيم فيه "ما يحرج العاطفة العربية والشعور الوطني، وأني لا أشعر بأن في هذا الحل مضايقه من الناحية العاطفية وبأنه ضايقتني أنا بنفسي". لذلك يعتبر أن الاعتراف بالتقسيم هو موقف تكتيكي يخدم الهدف الاستراتيجي فيقول "أنني عرضته باعتبار أننا إذا ما تحملنا هذه المضايقه فترة من الزمن وكان في مقابلها عودة اللاجئين، بمعنى تنفيذ القرار الثاني للمنظم الدولي". أما الهدف من ذلك فهو "تغيير المعطيات على الأرض وهو ما يمكننا من إبرام اتفاق أو أن نحقق تعايشاً تزول معه نزعة الغلبة والقهر والاستعمار وهذا هو المرجع، ندخل المعركة لكن في ظروف أحسن بكثير". (92) وفي مقابل ذلك طالب بورقيبة الزعامة الفلسطينية بالاجتماع بالإسرائيليين "وإنني لست زعيماً للفلسطينيين ولو كنت كذلك لما رأيت مانعاً في التقابل مع الإسرائيليين ولقد تقابلت مع الفرنسيين والحمية قائمة الذات في تونس". (93) غير أنه نفى أن يكون طالب العرب بالتفاوض مع إسرائيل "ففي أي وقت جاءت على لساني كلمة التفاوض؟ إني لم أقل للعرب تفاوضوا مع إسرائيل. كلا. إنما جاءت الكلمة عندما أبدت إسرائيل رغبتها في ذلك وأرادت أن تظهر للعالم بمظهر الدولة المسالمة". (94) ويبدو أن مشكلة بورقيبة المنهجية هي دائماً هذه المقارنة غير الدقيقة بين الاستعمار الفرنسي في البلاد التونسية وبين طبيعة إسرائيل وأهدافها الاستراتيجية. فهل غابت عن بورقيبة مثل هذه الاختلافات؟ وهل تناسى الخلفيات الاقتصادية والسياسية للمنظومتين وإن بدت ظاهرياً ذات طبيعة واحدة؟

ويؤكد بورقيبة من جديد أن استراتيجيته ترمي إلى تحقيق عدة أهداف في الوقت نفسه، إذ دعا إلى تنظيم حملة دعائية خارج فلسطين، تهدف إلى عزل العدو في أوساط الرأي العام العالمي وكسب عطف الدول غير الموالية لإسرائيل. أما في الداخل فدعا إلى مضايقه الكيان الصهيوني بأعمال التخريب وحرب العصابات. واقترح المزواجة بين الحل السياسي وخيار العنف "فلا مناص للمراء أن يلجأ حيناً إلى المهارة السياسية وأحياناً إلى العنف بما فيه من دماء وضحايا، وطوراً إلى الدبلوماسية، والكر والفر شأنه في ذلك شأن ضعيف يواجه قوى جبارة، فاعتماد هذه الخطة هي نتيجة فشل طريقة الكل أو لا شيء". بل إن بورقيبة لا يمانع في التمسك بطريقة "الكل أو لا شيء" إذا كان للعرب القوة التي تمكنهم من الهجوم على إسرائيل والقضاء عليها نهائياً، والوضع العربي والدولي لا يترك أي مجال لنجاح طريقة الكل أو لا شيء". (95) وكان اهتمام بورقيبة منصباً أساساً على كيفية توجيه العرب "عنايتهم إلى النجاعة والطريق الموصلة إلى الغاية لا إلى الألفاظ مهما كانت بليغة فهي على مطابقتها للحقيقة لا تتيح لنا أي تقدم نحو الهدف بل قد تأخرنا عن بلوغه". (96) وبين أن ما يزعجه حقاً ليس هو عجز العرب على محق إسرائيل بل هو فقدان النية الصادقة لخوض الحرب ولتحرير فلسطين، خاصة أن دول الطوق العربية - لا ترضى حتى بالسماح للفلسطينيين بأن يتسللوا إلى إسرائيل لمناوشتها فهي لا ترضى بهذه الخطة وتمنع الفلسطينيين من القيام بها". (97) وهو الأمر نفسه الذي كان يشكو منه بعض الفصائل الفلسطينية بل حتى منظمة التحرير. واعتبر بورقيبة أن التقسيم الذي طرحه كان عنصراً ثانوياً، أما المهم فهو اجتناب الحرب التقليدية. وطالب باعتماد "حرب العصابات إلى أن يؤوب الخصم إلى رشده فيصبح من الممكن إيجاد الحل المنشود. والمهم كذلك عندما تحين ساعة التفاوض أن يتمتع المتفاوض ببعض الحرية في التصرف، مما يكفل له إبداء بعض التنازلات المؤقتة تسهلاً لإبرام الحل دون خشية من فقدان ثقة موكله. وهذا ما يفرض إدارة موحدة وثقة كاملة في المسؤول". (98)

#### ب - دوافع بورقيبة من طرح المشروع:

يشير بورقيبة إلى أن ما طرحه كان يراود "مخيلة" كثيرين من الزعماء العرب. غير أن هؤلاء كانوا غير قادرين على البوح به جهاراً، وذلك خوفاً من ردة فعل الجماهير، وخصوصاً تجنب كل ما يثير الخصومات مع القاهرة. (99) وقدم بورقيبة عدة مبررات دعت به إلى طرح تلك الأفكار في أريحا، من ذلك أنه لم يذهب إلى الشرق بهدف طرح أفكاره تلك، وإنما كان الأمر بدفع من "بعض الإخوان، الذين أبوا إلا أن يطلعوني على حالة أثار شفتي فقد أبيت، لما عرفت به من جد، أن أنساق في تيار الدجل الذي كان الإخوان الفلسطينيون ضحيته منذ عشرين سنة لم تزدهم إلا تعاسة". (100) كما أن زيارته لخط النار أو خط الهدنة جعلته يقف على "وضع مؤثر لمأساة شعب طيب لم يضطهد

أحدًا في حياته.“(101) وبالتالي فإن هذه المأساة هي التي، نتيجة شعوره العربي وحساسيته، “جعلتني أتألم للحالة التي وجدت عليها الإخوان الفلسطينيون.“(102) وإلى جانب هذا البعد الإنساني الذي ضغط (!) على بورقيبة ودفعه إلى طرح مبادرته تلك، أورد بعض الدوافع السياسية، منها جهل الرئيس اليوغسلافي تيتو (صديق العرب) بطبيعة إسرائيل، إذ رفض الجانب اليوغسلافي أن يدرج في البيان الختامي ما يفيد أن إسرائيل دولة استعمارية تحتل فلسطين، الأمر الذي اضطر الوفد التونسي إلى إقرار فقرة تدين جميع أشكال الاستعمار حيثما يوجد.(103) وقد أكد له هذا الموقف أن “العرب يصطدمون في قضية إسرائيل بأقرب أصدقائهم، فكوبا تعترف بإسرائيل وكذلك بقية الدول الشرقية.“(104) إلا إن بورقيبة أورد بعد هزيمة 1967 رواية أخرى فحواها أنه رأى نسيج المؤامرة على مصر يتحرك قبل 5 حزيران/يونيو، فحاول التحذير من الفخ المنصوب، وأنه كان واثقاً بأن إسرائيل تحاول جر مصر إلى مواجهة عسكرية في صحراء سيناء المكشوفة.(105)

قد يكون بعض المبررات التي طرحها بورقيبة صحيحاً، لكن الأكد أن تلك المبادرة لم تكن وليدة لحظة زيارته لخط الهدنة أو رؤيته مخيمات الفلسطينيين ومعاناة الأمم، بل إن الأفكار التي طرحها كان عبر عنها بكل وضوح ودقة في مناسبات عديدة، كما بينا ذلك سابقاً، لكننا نرى أن عوامل وأوضاعاً أخرى دفعت الحبيب بورقيبة إلى طرح مبادرته من جديد في تلك السنة.

من المؤكد أن خلفية بورقيبة التي قادته كانت متشعبة برؤى الرجل وعلاقاته الموضوعية التي تربطه باليهود، من ذلك أن علاقته بممثلي حكومة إسرائيل لم تنقطع. فخلال المفاوضات التي كانت دائرة في فرنسا بين الطرفين التونسي والفرنسي (شباط/فبراير 1956)، التقى بورقيبة السفير الإسرائيلي في باريس، يعقوف تسور. وبعد سماع السفير ملاحظات كثيرة قدمها بورقيبة عن موقفه من عبد الناصر وسياسته في المنطقة، نصح للحبيب بورقيبة ضمان دعم اليهود الأميركيين بهدف الحصول على دعم اقتصادي.(106) وتوطدت العلاقة بإسرائيل عقب الاستقلال، وإن اتخذت طابعاً سريعاً. فقد انطلق التعاون الاقتصادي المباشر بين الحكومتين التونسية والإسرائيلية بصورة فعلية عند لقاء السفير الإسرائيلي، تسور، في 3 تشرين الأول/أكتوبر 1956، وزير المالية التونسي آنذاك.(107) فهل كان من أهداف الحكومة التونسية توظيف الدور الإسرائيلي لخدمة بناء الدولة الوطنية الناشئة من الناحية الاقتصادية من خلال البحث عن دعم المؤسسات المالية الدولية كما تذهب إلى ذلك الخارجية الإسرائيلية.(108) فقد شهدت العلاقات التونسية - الفرنسية توتراً منذ مطلع الستينيات على خلفية خروج آخر جندي من القاعدة العسكرية في بنزرت (15 تشرين الأول/أكتوبر 1963)، واسترجاع الأراضي التي كانت في حيازة المستوطنين الفرنسيين (12 أيار/مايو 1964)، ثم المباشرة في تطبيق سياسة التعاضد.(109) لقد كانت الحكومة التونسية بعد هذا التوتر بحاجة أكيدة إلى المساعدات المالية لتمويل مشاريعها الاقتصادية الصناعية والفلاحية وتطويرها، فالتجته إلى المؤسسات النقدية الدولية والدول السكندنافية (الاشتراكية الدولية) والولايات المتحدة الأمريكية، وهي جهات ذات علاقة متينة بدولة إسرائيل. وكان الوزير أحمد بن صالح،(110) صاحب تجربة التعاضد، على علاقة جيدة بمسؤولي تلك المؤسسات، وخصوصاً أنه عمل طويلاً في المنظمة النقابية العالمية الحرة (السيرل التي تضم النقابات الإسرائيلية في عضويتها)، وارتبط بعلاقات جيدة مع قياداتها، وأدى دوراً مهماً في تبني الحزب الدستوري الحاكم الاشتراكية،(111) كما كان له دور مهم في ربط العلاقة بين تونس والاشتراكية الدولية.(112)

كان بورقيبة قد وعد، منذ مرحلة التحرر الوطني، بعض المنظمات اليهودية الصهيونية أنه سيقوم بدور معين في إقناع العرب بضرورة الاعتراف بإسرائيل. وقد جدد، في لقائه مع السكرتير السياسي للمؤتمر اليهودي، التزامه السابق قائلاً: “.. سوف أعمل من جانبي لتحقيق تسوية بالشرق الأوسط، غير أنه يجب علي السير بحذر سعياً مني لعدم منحهم الفرصة لتوظيف عداوتهم تجاهي.. ومن الصعب علي أن أتحرر الآن وأنا مشغول جداً بكثير من المسؤوليات والمشاكل وحلها حتى تتمتع البلاد التونسية بالاستقرار السياسي والاقتصادي.“(113) فهل نضجت الأوضاع كي يقوم بورقيبة بما وعده؟ وإن كانت الأطراف الصهيونية وراء طرح هذا المشروع، فلماذا رفضته دولة إسرائيل؟ بل اعتبرت ما طرحه بورقيبة يشكل خطراً حقيقياً على وجودها.(114) وهل تكون أطراف دولية ما هي التي شجعت بورقيبة على طرح مبادرته تلك؟ قد يكون هذا الأمر أقرب إلى الواقع، إذ كانت الولايات المتحدة الأميركية تسعى لتحريك الوضع القائم، وكانت تخشى قيام حرب جديدة في الشرق الأوسط. كما أن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية (28/8/1964)، وبالتالي إقامة بقية المؤسسات الفلسطينية، وارتباط بعض المنظمات الفلسطينية بعلاقات متميزة مع الصين وفيتنام، ثم إعلان قوات العاصفة أول عملية مسلحة لها في الأول من

كانون الثاني/يناير 1965، كانت تلك الإنجازات كلها تؤشر إلى تحول جذري في مسار الحركة الوطنية الفلسطينية، سواء في اتجاه بناء الكيان، أو الاعتماد أكثر على القوى الذاتية الفلسطينية والانفتاح على شعوب ذات تجربة متميزة في أسلوب الكفاح المسلح، ولا سيما أن علاقة حكومات هذه الشعوب كانت متوترة مع المعسكر الغربي، الأمر الذي كان يزعج كل الأطراف الإقليمية والدولية ذات المصالح الحيوية الواسعة في المنطقة والمعنية بالصراع والتي كانت تخشى توتر الأوضاع وإمكان انفجارها.

لم تكن لزيارة بورقيبة والوفد الوزاري الضخم للمشرق العربي (115) أهداف وطنية تونسية مباشرة وخصوصاً من الناحية الاقتصادية، إذ لا مصالح مباشرة للجمهورية التونسية في تلك الدول التي زارها بورقيبة، ولا أمل ببناء علاقة اقتصادية بينية (على الأقل في ذلك الوقت)، نظراً إلى الإمكانيات المحدودة لتلك الدول والمشكلات الاقتصادية المشابهة التي كانت تعاني جراءها اقتصادياتها.

وقد سافر بورقيبة الابن، وزير الخارجية التونسية، إلى واشنطن، بعد أقل من شهرين من خطاب أريحا، لطلب الدعم المالي الأميركي، وتمت الاستجابة لطلبه، والتمست وزارة الخارجية الأميركية من إسرائيل التوسط لمصلحة الحكومة التونسية مع حكومتي فرنسا وألمانيا الغربية للحصول على دعم مالي يقدر بـ 20 مليون دولار. كما طلب الأميركيون في الإطار نفسه من إسرائيل شراء الخمور التونسية. وخلال الفترة نفسها أقام الطرفان خلية اتصال دائمة من خلال سفيريهما في باريس محمد المصمودي والتر إيتان، وذلك بحضور الموساد الإسرائيلي (116) وتلاحظ الوثائق الإسرائيلية في هذا الشأن أن موافقتها على الاستجابة للمطالب الأميركية كان على أمل أن تساهم الحكومة التونسية في تشجيع حكومات عربية "معتدلة" أخرى على إفضال أو تخريب الجهود المصرية - السورية للوحدة العربية (117).

لم تجد مبادرة بورقيبة تلك من يساندها أو يؤيدها، فقد رفضتها الأنظمة العربية الثورية والمحافظة على السوء، كما رفضتها كل التنظيمات الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية (118) ورحبت بها الولايات المتحدة الأميركية من دون أن تساندها. أما الاتحاد السوفياتي فالتزم الصمت على الرغم من أن مبادرة بورقيبة تلك كانت قريبة جداً من رؤيته السياسية للقضية الفلسطينية (119) وأما بورقيبة نفسه فقال أن تصريحاته تلك كانت "بمثابة صخرة كبيرة أقيتُ بها في ماء متعفن" (120) وأضاف أن "الزمان سوف يقيم البرهان على صحتها" (121) وتوجه إلى الفلسطينيين قائلاً: "هذه نصيحتي.. وطريقتي.. ولعلكم ستذكرونها وتذكرون معها الحبيب بورقيبة ونظرته إلى القضية الفلسطينية وآراءه التي تقدم بها إليكم" (122) كما رد: "سيقول الفلسطينيون ذات يوم لو اتبعنا هذه الطريقة لكان من الممكن أن تحقق لنا ما حققت لغيرنا ولكن الأبواب أغلقت في وجوهنا مع الأسف" (123).

## خاتمة

قد يقف الباحث إزاء آراء بورقيبة من القضية الفلسطينية موقفاً مرتبكاً وربما مسترباً، ذلك بأن قراءته "الواقعية" كانت تجد لها يوماً صدى ضمن الأحداث الإقليمية والدولية، وربما اتخذت هذه القراءة لها مستنداً: الصلات الطيبة عامة التي كانت تطبع علاقة التونسيين باليهود في البلاد التونسية على مرور الأزمنة، وكذلك العلاقات الودية التاريخية بين سكان البلاد التونسية وغيرهم من الأقليات الوافدة. إلا إن هذا المستند، على واقعيته، كان غير قادر لوحده ليكون أسس تجربة وأطروحة لصراع مستحکم كان أحد أطرافه يؤمن بأن أرض فلسطين هي أرضه الموعودة بغاية تركيز كيان استتصالي لا يعترف للفلسطينيين السكان الأصليين بحق الوجود. ومن هذه الزاوية يمكن أن نقول إن قراءة بورقيبة لم تأخذ بعين الاعتبار شراسة الأيديولوجيا الصهيونية العنصرية، كما لم تأخذ في الاعتبار استخفاف الصهيونيين بالمسألة الأخلاقية ضمن بناء مشروعهم، ولا سيما أن الدول العظمى كانت ترعى المشروع الصهيوني التوطيني ولا تزال. ولذلك بدأ مشروع بورقيبة، على وضوحه، نشازاً عده القادة العرب وشعوبهم شكلاً من أشكال "الخيانة"، ودرجته إسرائيل والقوى الاستعمارية أمام الرأي العام الدولي لإظهار "صلف" العرب و"تطرف" قياداتهم، إذ كانت هذه القوى فعلاً لا تفهم الحول الوسطية، إلا بقدر خدمتها للمشروع الصهيوني الاستيطاني. على أنه ما كان يحسب لبورقيبة ضمن مبادرته هو مساهمته في "إيقاظ" الإحساس بضرورة أن يقوم الفلسطينيون بأنفسهم بأمر مشروعهم. فلئن كانت دعوة بورقيبة في الأساس تأتت عملياً لإضعاف القيادات العربية الإقليمية وتقليل دورها، وربما تقزيمها ضمن سياق منافسة مزعومة بين تلك القيادات، غير أنها أيقظت بدرجة أو أخرى موضوع إمساك الفلسطينيين بزمام أمورهم والمدافعة عن تصوراتهم لحل القضية. لكن لا بد من

الإقرار أن دول الطوق لم تقدم الدعم الكافي لهذه القيادة نظراً إلى أنها كانت ترنو إلى توظيف القضية الفلسطينية وقياداتها بما يخدم مصالح تلك الدول وقياداتها أولاً وبالذات. بعد سنة 1982 حلت القيادة الفلسطينية في تونس، بعد أن ضاقت بها الدنيا، ومنها بدأت الاتصالات للتحضير لمؤتمر مدريد، وكذلك منها توسعت اتصالاتها بمختلف الأطراف الصهيونية. ومن تونس أيضاً كان خليل الوزير (أبو جهاد) يوجه قيادة الانتفاضة الأولى. وبعد استشهاده في هذا البلد دخلت أطراف من منظمة التحرير في مفاوضات سرية في أوسلو كان للانتفاضة الفلسطينية الأولى الفضل الكبير بدفع إسرائيل للبحث عن النجاة لكن بشروطها. غير أن الكيان الصهيوني وظف كل ذلك لمصلحته وماطل وراوغ ولم يقدم الحد الأدنى مما التزمه بمساندة مكشوفة وأحياناً ضمنية من الدول "الرعاية" للسلام، والحال أن السلام يتناقض جوهرياً مع الأيديولوجيا التي تأسس عليها هذا الكيان. وقد بينت التجربة التاريخية الآتية أن المقاومة المنظمة والنوعية، بوضوح برنامجها وأهدافها وآليات عملها، هي التي تعبد الطريق إلى تحقيق حقوق الفلسطينيين، وبالتالي إلى السلام الحقيقي. ■

(\*) أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة منوبة في تونس.

### المصادر

- (1) أغلبية مواقف بورقيبة من القضية الفلسطينية وردت في خطبه وخصوصاً في: الحبيب بورقيبة، "تونس وقضية فلسطين" (تونس: كتابة الدولة للأخبار والإرشاد، 1966)، ص 201.
- (2) سنحاول معالجة هذه القضايا برؤية تاريخية نقدية بغض النظر عن موقفنا من قضية الاعتراف بالكيان الصهيوني وتطبيع العلاقة معه.
- (3) بشأن تعرضنا لموقف بورقيبة خلال مرحلة التحرر الوطني بإسهاب، أنظر: عبد اللطيف الحناشي، "تطور الخطاب السياسي في تونس إزاء القضية الفلسطينية، 1920 - 1955" (تونس: المطبعة الرسمية، 2006)، ص 352.
- (4) من ذلك تصريحات الهادي نويرة (الأمين العام للحزب وقتها) والباهي الأدغم (ممثل الحزب في الولايات المتحدة الأمريكية).
- (5) الهادي التيمومي، "النشاط الصهيوني بتونس (1897 - 1948)" (صفاقس، تونس: دار محمد علي الحامي، الطبعة الثانية، 2001).
- (6) "Après les incidents du Colisé MISE AU POINT," L'Action Tunisienne, no. 241, " 11/1/1938, pp. 1-3
- (7) .Ibid
- (8) .Ibid
- (9) ورد مضمونها في أرشيف الإقامة العامة الفرنسية في نسخة طبق الأصل (ميكروفيلم) في المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس: B.R197 C180 N.F؛ أنظر أيضاً: بورقيبة، مصدر سبق ذكره، ص 22 - 29. وقد وقّع المذكرة كل من الشاذلي المكي (حزب الشعب الجزائري) وعمر الغول (نيابة عن طرابلس) وأحمد المليح (مندوب حزب الاستقلال المغربي).
- (10) بورقيبة، مصدر سبق ذكره، ص 23 - 26.
- (11) المصدر نفسه.
- (12) جميل الشقيري، "مجموعة الشهادات والمذكرات المقدمة إلى لجنة التحقيق الأنجلو - أمريكية المشتركة حول قضية فلسطين" (يافا: مطبعة النجاح التجارية، 1964)، ص 177. إذ لا يورد مذكرة حركات التحرر في شمال إفريقيا.
- (13) يقول محمود رياض في هذا الصدد: "وكان توقيع حكومات الدول العربية الأربع على اتفاقات هدنة مع حكومة إسرائيل ثم توقيعها على بروتوكول معها هو بمثابة إقرار بوجود إسرائيل وبموافقتها على مشروع

- التقسيم الذي كانت الدول العربية قد اعترضت عليه عام 1947. أنظر: محمود رياض، "مذكرات 1948 – 1978" (جزآن)، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1987)، ج1، ص 16 – 17، 570.
- (14) أخذ موقف حزب الدستور، الديوان السياسي، من الكتلتين يتبلور منذ أواسط سنة 1948 في اتجاه الاقتراب من الولايات المتحدة الأميركية والمراهنة عليها على صعيد السياسة الخارجية، علماً بأن التناغم بين بورقيبة والأميركيين تعود جذوره إلى صداقته مع قنصل أميركا في تونس في إثر "تحرير" البلاد وهزيمة المحور خلال أيار/مايو 1943. أنظر: S. Ben Sliman, Souvenirs politiques (Tunis: Cérés production, 1989), p. 272
- (15) لم تمر تلك المواقف الجديدة من دون معارضة، إذ مثلت خروجاً على مرجعية الحركة الوطنية، كما تجسدت في برنامج الجبهة الوطنية، ثم مؤتمر ليلة القدر سنة 1946.
- (16) ترجع علاقة أعضاء هذا المؤتمر بالزعيم الحبيب بورقيبة إلى سنة 1954، وذلك بحسب ما صرح نعوم غولدمان، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية والمؤتمر اليهودي العالمي. وكان "عون" الارتباط ل. س. إسترمان، السكرتير السياسي للمؤتمر والمقيم بلندن. أنظر: S. Merlin, Guerre et paix au moyen orient: Le défi de Bourguiba, traduction française par Paul Chwat. éd. Denoël, 1970, pp. 245, 414
- (17) "Chronique d'une relation discrète," Jeune Afrique/L'intelligent, nos. 2327 – 2338 (14 – 25 Aout 2005), p. 50
- "القدس"، 2002/2/28.
- (18) الحبيب بورقيبة، "الخطب" (تونس: كتابة الدولة للأخبار، 1974)، الجزء الأول، ص 331، 209 خطاب مؤرخ 1955/12/11.
- (19) الطاهر بن عمار (1889–1985): ولد في العاصمة، ودرس بمعهد كارنو الفرنسي في تونس. عمل في القطاع الفلاحي، وهو من كبار الملاك الزراعيين. تولى عدة مسؤوليات نقابية، وشارك في تأسيس الحزب الدستوري، وترأس وزارتين متتاليتين: الأولى في 12 آب/أغسطس 1954 والثانية في 17 أيلول/سبتمبر 1955؛ وخلال ذلك اعترفت فرنسا بالاستقلال الداخلي للبلاد التونسية (1955/6/3)، ووقع باسم تونس وثيقة الاستقلال التام.
- (20) بحسب أمر في 1954/9/15.
- (21) Rachid Ayouni, "Les juifs de Tunisie et Bourguiba," in Tunisie Plurielle (Université York: l'or du temps, 1997), vol. I, pp. 295-306, 330
- (22) أندري باروش: ولد في تونس سنة 1906 ودرس حتى المرحلة الثانوية. عمل في القطاع الخاص، وتولى مسؤوليات في الغرفة التجارية. أبعده إلى أقصى الجنوب التونسي سنة 1952 مع بقية الدستوريين والشيوخيين والنقابيين. تولى وزارة الأشغال العامة والإسكان في أول حكومة بعد الاستقلال (1956/4/15 – 1958/2/20).
- (23) صالح بن يوسف (1907 – 1961): درس بمعهد كارنو وحاز شهادة البكالوريا. ثم انتقل إلى باريس ودرس الحقوق في السوربون، ونال إجازة في الحقوق، ورجع إلى البلاد وفتح مكتب محاماة في العاصمة. انضم إلى الحزب الحر الدستوري، الديوان السياسي، وأبعد وسجن في تونس وفرنسا. أعاد تنظيم الحزب خلال الأربعينيات ودفع في اتجاه تأسيس المنظمات الشعبية. كان ضمن أعضاء حكومة شنيق التفاوضية الأولى سنة 1950 المدعومة من الحزب. عارض الاستقلال الداخلي (1954/7/31) للبلاد باعتباره الأمين العام للحزب. هرب من تونس والتجأ إلى ليبيا ثم إلى القاهرة. تم اغتياله من جانب النظام التونسي في ألمانيا سنة 1961.
- (24) هذه الاتهامات وجهها أنصار الحزب الدستوري – اللجنة التنفيذية – بعد أحداث الكوليزي في تونس العاصمة.
- (25) ألبير بسيس: محام وعميد سابق للمحامين، وعضو القسم التونسي في المجلس الكبير. شغل منصب وزير الإسكان والتعمير.
- (26) بورقيبة "الخطب"، مصدر سبق ذكره، ج1، ص 64 – 65. خطاب ألقى في مدينة صفاقس في 1955/9/18.

- (27) المحامي ألبير بسيس.
- (28) "الصباح"، 1955/1/11. أوردت الخبر من دون أن تقدم مضمون كلمة بورقيبة. وكانت وردت كلمته تلك في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية في نسخة طبق الأصل في المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية. منوبة، تونس، بكرة 720، ملف 457، وثيقة 172.
- (29) Ayouni, op. cit., p. 303.
- (30) Habib Kazdaghli, "Bourguiba et la communauté juive de Tunisie au lendemain de l'indépendance," in actes du IIe congrès sur: Bourguiba, les Bourguibisme et la construction de l'Etat National, pp. 55-67, 506.
- (31) عبد الجليل التميمي، "دراسات في منهجية الحكم والسياسة البورقيبية" (زغوان، تونس: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2004)، ص 59، 164.
- (32) المصدر نفسه، ص 51.
- (33) المصدر نفسه.
- (34) نسبة إلى صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الحر الدستوري التونسي، الديوان السياسي، الذي اختلف مع الحبيب بورقيبة رئيس الحزب بشأن مسألة الاستقلال الداخلي الذي منحته فرنسا لتونس. إذ اعتبر صالح بن يوسف الأمر خطوة إلى الوراء، بينما اعتبره بورقيبة خطوة إلى الأمام في سبيل نيل تونس استقلالها التام. وأدى هذا الاختلاف إلى صراع عنيف مسلح بين التيارين، وكادت البلاد تغرق في حرب أهلية، وساندت الإدارة الفرنسية في تونس بقواتها وأجهزتها المتنوعة التيار البورقيبي، وقدمت له كل التسهيلات، الأمر الذي أدى إلى انتصاره على خصمه.
- (35) التميمي، مصدر سبق ذكره، ص 51.
- (36) على سبيل المثال، أنظر: عثمان العدل، "الخواجة بورقيبة" (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1967)، ص 68.
- (37) وذلك عكس ما يذهب إليه البعض من أن بورقيبة لم يكن لديه موقف واضح ودقيق من المسألة الفلسطينية.
- Jean-Paul Chagnollan, Maghreb et Palestine (Paris: Sindbad, 1977), p. 106
- (38) بورقيبة، "تونس..." مصدر سبق ذكره، ص 35 - 36. من الندوة الصحافية عند انتهاء زيارته إلى كوبنهاغن، 1963/6/6.
- (39) المصدر نفسه، ص 32.
- (40) المصدر نفسه، ص 39 - 40.
- (41) المصدر نفسه، ص 53. من خطاب ألقاه في الندوة الثانية لمنظمة الوحدة الإفريقية في القاهرة في 1964/7/18.
- (42) نلاحظ عدم ذكر بورقيبة دور الولايات المتحدة في تأسيس إسرائيل ومساعدتها، وبالتالي مسؤوليتها. قد يكون ذلك بسبب العلاقة المتينة التي تربط تونس بها وسوء العلاقة بفرنسا آنذاك، وربما يكون الأمر محاولة منه لتحديد الولايات المتحدة الأميركية!
- (43) بورقيبة، "تونس..."، مصدر سبق ذكره، ص 35 - 36. من الندوة الصحافية عند انتهاء زيارته إلى كوبنهاغن، 1963/6/6.
- (44) المصدر نفسه، ص 34. من رسالة بورقيبة إلى المؤتمر الثاني للاتحاد العام لطلبة فلسطين الذي عقد في غزة في تشرين الأول/أكتوبر 1962 بحضور مندوبين عن الاتحاد العام لطلبة تونس.
- (45) المصدر نفسه، ص 39. من خطاب بورقيبة في القمة العربية الأولى، القاهرة، 1964/1/16.
- (46) بورقيبة، "الخطب"، مصدر سبق ذكره، ج 12، ص 289، مؤرخ 1961/9/1، بلغراد.
- (47) بورقيبة، "تونس..."، مصدر سبق ذكره، ص 35 - 36. من الندوة الصحافية عند انتهاء زيارته إلى كوبنهاغن، 1963/6/6.
- (48) من حديث بورقيبة إلى مراسل أسوشيتدبرس يوم 1960/1/17 ورد في: Merlin, op. cit., p. 52.
- (49) بورقيبة، "تونس..."، مصدر سبق ذكره. من خطاب بورقيبة في القمة العربية الأولى، القاهرة، 1964/1/16.

- (50) المصدر نفسه، ص 41. من خطاب بورقيبة في القمة العربية الأولى، القاهرة، 1964/1/16.
- (51) عن مواقف "فتح" ومنظمة التحرير الفلسطينية من هذه المسألة، أنظر: ماهر الشريف، "البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني: 1908 – 1993" (قبرص: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995)، ص 511، ص 90 وما يليها.
- (52) جلنار النميس، "القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة (1947 – 1973): قرارات ومواقف"، "شؤون فلسطينية"، العدد 97، كانون الأول/ديسمبر 1979، ص 68 – 97.
- (53) بورقيبة، "تونس..."، مصدر سبق ذكره، ص 42. من خطاب بورقيبة في القمة العربية الأولى، القاهرة، 1964/1/16.
- (54) بعد هزيمة حزيران/يونيو 1967 أخذت موجة النقد في الاتساع، ولحقت الرؤساء العرب المعنيين والقيادة الفلسطينية كذلك.
- (55) بورقيبة، "تونس..."، مصدر سبق ذكره، ص 41. من خطاب بورقيبة في القمة العربية الأولى، القاهرة، 1964/1/16.
- (56) "العمل"، 20 آذار/مارس 1957. من الندوة الصحافية التي عقدها بورقيبة بمناسبة العيد الأول للاستقلال.
- (57) بورقيبة، "تونس..."، مصدر سبق ذكره، ص 40 – 42. من خطاب بورقيبة في القمة العربية الأولى، القاهرة، 1964/1/16.
- (58) مع القليل من الاحتراز فإن ما طرحه بورقيبة تجسد في الواقع خلال الانتفاضة الأولى والثانية. وكان من أبرز الانعكاسات على الكيان الصهيوني هو بروز الهجرة السلبية أو المعاكسة من الكيان إلى خارجه، إذ توقف أو تراجع قدوم الوافدين الجدد.
- (59) بورقيبة، "تونس..."، مصدر سبق ذكره، ص 45، 46. من خطاب بورقيبة في القمة العربية الأولى، القاهرة، 1964/1/16.
- (60) علي أ. فياض، "مقارنة نقدية بين التجربتين التفاوضيتين الفيتنامية والفلسطينية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 48 خريف 2001، ص 131 – 149.
- (61) بورقيبة، "تونس..."، مصدر سبق ذكره، ص 34. من رسالة بورقيبة إلى المؤتمر الثاني للاتحاد العام لطلبة فلسطين الذي عقد في غزة.
- (62) ليلي القاضي، "تقرير حول مشاريع التسويات السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي، 1948 – 1972"، "شؤون فلسطينية" العدد 22، حزيران/يونيو 1973، ص 84 – 123.
- (63) "العمل"، 20 آذار/مارس 1957. من الندوة الصحافية التي عقدها بورقيبة بمناسبة العيد الأول للاستقلال.
- (64) بورقيبة، "تونس..."، مصدر سبق ذكره، ص 42. من خطاب بورقيبة في القمة العربية الأولى، القاهرة، 1964/1/16.
- (65) عن علاقات إسرائيل ببعض الدول الإفريقية، أنظر: نادية سعد الدين، "التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في شرق إفريقيا وانعكاسه على الأمن القومي العربي"، "المستقبل العربي"، السنة 26، العدد 292، حزيران/يونيو 2003، ص 33 – 56.
- (66) بورقيبة، "تونس..."، مصدر سبق ذكره، ص 83. من خطاب بورقيبة في القمة العربية الأولى، القاهرة، 1964/1/16.
- (67) حلمي شعراوي، "قراءة جديدة لوقائع العلاقات بين حركتي التحرر الوطني العربي والإفريقي"، "المستقبل العربي"، السنة 2، العدد 10، تشرين الثاني/نوفمبر 1979، ص 60 – 95.
- (68) بورقيبة، "تونس..."، مصدر سبق ذكره، ص 54.
- (69) عبد الكريم الزعبي، "القارة الإفريقية وأولويتها في السياسة الخارجية الصهيونية"، "المستقبل العربي"، السنة 7، العدد 72، شباط/فبراير 1985، ص 37 – 59.
- (70) بورقيبة، "تونس..."، مصدر سبق ذكره، ص 54 – 55. من خطاب الندوة الثانية لمنظمة الوحدة الإفريقية في القاهرة في 1964/7/18.
- (71) Merlin, op. cit., p. 174



- (72) Mohsen Toumi, "La politique Africaine de la Tunisie," in *Annuaire de l'Afrique du Nord*, vol. VII (1978), pp. 115-169.
- (73) بورقيبة، "تونس..."، مصدر سبق ذكره، ص 47. من خطاب بورقيبة في القمة العربية الأولى، القاهرة، 1964/1/16.
- (74) المصدر نفسه، ص 45 – 48.
- (75) بورقيبة، "الخطب"، مصدر سبق ذكره، ج 12، ص 289، 1961/9/1، بلغراد.
- (76) بورقيبة، "تونس..."، مصدر سبق ذكره، ص 53. من خطاب الندوة الثانية لمنظمة الوحدة الإفريقية في القاهرة في 1964/7/18.
- (77) شعراوي، مصدر سبق ذكره، ص 85.
- (78) بورقيبة، "تونس..."، مصدر سبق ذكره، ص 31. من الندوة الصحافية في نيويورك في 1961/5/13.
- (79) بنيامين بيت هالحمي، "التاريخ يطارد الصهيونية ويلحق بها"، "الكرمل"، عدد خاص 55 – 56، ربيع – صيف 1998، ص 76.
- (80) بورقيبة، "الخطب"، مصدر سبق ذكره، ج 2، ص 303، 1956/8/17.
- (81) بورقيبة، "تونس..."، مصدر سبق ذكره، ص 32. من الندوة الصحافية في نيويورك في 1961/5/13.
- (82) كنا تعرضنا لهذه المسألة جزئياً في: عبد اللطيف الحناشي، "رؤية بورقيبة للعلاقات الدولية، 1956 – 1970"، ضمن أعمال المؤتمر العالمي الثالث عن السلطة وآليات الحكم، في عصر بورقيبة في تونس وفي البلاد العربية (تونس: منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 2003)، ص 64 – 84.
- (83) المصدر نفسه، ص 70.
- (84) المصدر نفسه.
- (85) نسبت هذه المقولة إلى المرحوم أحمد الشقيري، وقام الإعلام الغربي بتسويقها على نطاق واسع. غير أن الشقيري نفى نفيها قاطعاً صدور ذلك عنه.
- (86) الحناشي، "رؤية بورقيبة للعلاقات الدولية..."، مصدر سبق ذكره، ص 69.
- (87) ماجد كيالي، من تعقيبه على مداخلة بيان الحوت: "شخصية أحمد الشقيري"، في: "أحمد الشقيري، بحوث ودراسات الندوة الفكرية بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد البحوث والدراسات العربية، 2005)، ص 56، 404.
- (88) المصدر نفسه.
- (89) بورقيبة، "الخطب"، مصدر سبق ذكره، ج 29، ص 155، 1973/7/12، عند استقباله سفير الأردن بطلب منه.
- (90) المصدر نفسه، ص 118.
- (91) بورقيبة، "تونس..."، مصدر سبق ذكره، ص 119. من حديث إلى أعضاء المكتب القومي للطلبة بتاريخ 1965/4/21.
- (92) المصدر نفسه، ص 149. من خطاب في اجتماع المجلس القومي للحزب الاشتراكي الدستوري في 1965/5/21.
- (93) المصدر نفسه، ص 113. حوار مع الطلبة في 1965/4/21.
- (94) المصدر نفسه، ص 155. من خطاب في اجتماع المجلس القومي للحزب الاشتراكي الدستوري في 1965/5/21.
- (95) المصدر نفسه، ص 174. بيان بورقيبة إلى مجلس رؤساء الدول العربية في دورته الثالثة في الدار البيضاء، قرطاج، 1965/9/13.
- (96) المصدر نفسه، ص 84. الندوة الصحافية في بيروت في 1965/3/11.
- (97) المصدر نفسه، ص 160.
- (98) بورقيبة، "الخطب"، مصدر سبق ذكره، ج 26، ص 338، قرطاج، 1969/3/15، أسبوع فلسطين الذي أقامه اتحاد طلبة تونس.
- (99) بورقيبة، "تونس..."، مصدر سبق ذكره، ص 98. حوار مع المراسل الخاص لصحيفة "لوموند" الفرنسية في 1965/4/10.

- (100) بورقيبة، "تونس..."، مصدر سبق ذكره، ص 111. من حديث إلى أعضاء المكتب القومي للطلبة الاشتراكيين الدستوريين، 1965/4/21؛ بورقيبة، "تونس..."، مصدر سبق ذكره، ص 103. حديث إلى رئيس تحرير "توفيل أوبزرفاتور"، 1965/4/15.
- (101) بورقيبة، "الخطب"، مصدر سبق ذكره، ج 18، ص 302، القدس، 1965/3/6 ندوة صحافية.
- (102) بورقيبة، "تونس..."، مصدر سبق ذكره، ص 115. من حديث إلى أعضاء المكتب القومي للطلبة الاشتراكيين الدستوريين، 1965/4/21.
- (103) المصدر نفسه، ص 105. من حديث إلى رئيس تحرير "توفيل أوبزرفاتور"، 1965/4/15. ملاحظة الرئيس اليوغسلافي تلك كانت في الواقع بعد انتهاء زيارته للشرق العربي وليس قبلها.
- (104) المصدر نفسه، ص 106. ومن الملاحظ أن دول الكتلة الاشتراكية لم تقطع علاقتها بإسرائيل إلا بعد سنة 1967. أما كوبا فلم تقطع علاقتها بإسرائيل إلا في ندوة عدم الانحياز في الجزائر في 1973/9/11.
- (105) "العمل"، 1973/9/30. من حديث إلى مجلة "آخر ساعة" المصرية.
- (106) ميشال لسكيه، "إسرائيل وبلاد المغرب: من إقامة الدولة إلى أوسلو"، عرض الطاهر لسود، "القدس"، 2005/2/28.
- (107) "chronique d'une relation discrète," op. cit.
- (108) .ibid
- (109) .ibid
- (110) أحمد بن صالح: ولد سنة 1926؛ درس في تونس وفرنسا وتخصص بالأدب؛ نشط في القطاع الطلابي وفي الحزب الدستوري التونسي (الديوان السياسي) في فرنسا؛ عمل في القطاع النقابي وتولى عدة مسؤوليات، منها الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل؛ رئاسة الحكومة عدة مرات. كما تولى عدة وزارات في الوقت نفسه. اتهم بالخيانة العظمى وحمل مسؤولية فشل تجربة التعاقد، وحكم عليه بعشرة أعوام أشغال شاقة. وفر من السجن والتجأ إلى الجزائر ومنها إلى أوروبا، وكان قريباً جداً من زعماء الاشتراكية الدولية. أسس حركة الوحدة الشعبية، ثم رجع إلى البلاد بعد تنحية بورقيبة سنة 1987.
- (111) المعروفة بالاشتراكية الدستورية، وتقر بتعايش القطاعات الثلاثة: الخاص والعام والمختلط، وتبناها مؤتمر الحزب سنة 1964.
- (112) تضم أطرافاً إسرائيلية وصهيونية. وأحمد بن صالح هو الذي سيقدم ياسر عرفات إلى زعماء تلك المجموعة خلال السبعينيات، وكان على علاقة ببعض الرموز الفلسطينية التي دخلت في محادثات مع شخصيات إسرائيلية، كسعيد حمامي والسرطاوي.
- (113) التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 51.
- (114) Merlin, op. cit., p. 171.
- (115) ضم الوفد التونسي برئاسة الحبيب بورقيبة 60 شخصاً، معظمهم من أعضاء الحكومة ومستشارين وأعضاء برلمان وصحافيين، ودامت الزيارة نحو ثمانية أسابيع. فهل كانت ميزانية الدولة التونسية الفتية قادرة على تحمل كل تلك التكاليف المالية؟ وهل كانت لبورقيبة ضمانات معينة للمجازفة بهذه الزيارة ونتائجها؟ وقد تساءل أحد الباحثين عن الجهة التي مولت هذه الزيارة.
- (116) التميمي، مصدر سبق ذكره، ص 51.
- (117) المصدر نفسه.
- (118) الشريف، مصدر سبق ذكره، ص 179 – 180.
- (119) يقول البعض إن من العوامل التي منعت العرب والفلسطينيين من الموافقة على الحل السلمي، ومنها مبادرة بورقيبة، هي موقف الاتحاد السوفياتي المساند للقضايا العربية. غير أن الاتحاد السوفياتي كان صوتاً لمصلحة التقسيم وساند قيام دولتين، ولم تكن علاقته بالفلسطينيين سنة 1965 طيبة، ولم يكن هناك اتصالات بين الطرفين، واتجهت منظمة التحرير آنذاك إلى الصين التي كانت على خلاف مع السوفيات.
- (120) بورقيبة، "تونس..."، مصدر سبق ذكره، ص 98. حوار مع المراسل الخاص لصحيفة "لوموند" الفرنسية في 1965/4/10.

- (121) المصدر نفسه، ص 99.  
(122) المصدر نفسه، ص 70.  
(123) المصدر نفسه، ص 169.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: [http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)